واقع النشاط التأميني في الجزائر في ظل جائحة الكورونا

دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين الشامل caat وكالة –سيدي بلعباس-

Case study of the Algerian company for :The reality of insurance activity in Algeria in light of the Corona pandemic comprehensive insurance caat agency - Sidi Bel Abbes

مناد خديجة*
جامعة سيدي بلعباس- الجزائر
mennad.univsba12@gmail.com

فيلالي طارق
جامعة سيدي بلعباس- الجزائر
tf26101986@gmail.com

تاريخ الاستلام:2023/01/15 تاريخ القبول للنشر: 2023/03/23 تاريخ النشر: 2023/06/07

ملخص

هدفت الدراسة الى تبيان مدى تأثر شركات التأمين بوباء فيروس كورونا الدي قادها إلى تذبذبات حادة في أسواقها وللإجابة عن الإشكالية المطروحة" كيف أثرت جائحة كورونا على الوضعية المالية لشركات التأمين تم تحليل لأهم الجداول الخاصة بشركة التأمين حيث تبين أن خسائر القطاع تضاعفت خلال سنة 2020 ما ينذر بمستقبل قاتم لقطاع التأمين وتبين أن معظم الزبائن جمدوا عقود التأمين بينما لجؤوا إلى تقليصها من التأمين الشامل إلى تأمين جزئي، خاصة بالنسبة لأصحاب الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المركبات وذلك في أعقاب الخسائر والصعوبات المالية المترتبة على جائحة فيروس كورونا.كما اتضح أن عدم تسديد المتعاملين والزبائن لأقساط التأمين أضر بالكثير من شركات التأمين، فضلا عن تأثرها بوقف السفر وغلق الحدود، وتجميد التأشيرات وتجمد القروض البنكية التي كان التأمين عليها.

الكلمات المفتاحية: قطاع التأمين، التشخيص المالي، التأمين الشامل، فيروس كورونا، التعويضات المالية

تصنيف JEL: G22

Abstract:

The present paper seeks to demonstrate the impact of the Coronavirus pandemic on insurance companies which led to significant flutctuations in their market shares. In order to explore how the pandemic affected the financial position of insurance companies, we carried out an analysis of the most important tables of an insurance company. The findings revealed that the sector has undergone significant losses during 2020 which predicts a bleak future for the insurance sector. It further showed that most customers have frozen their insurance contracts by shifting from comprehensive insurance to partial insurance, especially for the owners of companies, small and medium-sized enterprises and industrial complexes in the aftermath of the huge losses and financial difficulties causes by the pandemic. It turns out that insurance companies were not only hurt by the unsolvency of clients and customers but also travel bans, border closures, visa freeze, and the freezing of bank loans for which they were insured.

Key words : Insurance sector – personal finance – comprehensive insurance – Coronavirus – financial compensations

Jel Classification Codes: G22

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

أصبح التأمين من أهم المجالات حيث نجده متغلغلا في مختلف الأنشطة، وهو من الركائز الأساسية على النشاط الاقتصادي لأي دولة، فإن الفرد وجد التأمين وسيلة لحمايته وحماية ممتلكاته وأمواله من المخاطر التي يتعرض لها حيث تلعب شركة التأمين دورا هاما في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلد، فهي تقدم خدمات تأمينية تؤمننا في حالة وجود خطر، فالتأمين ضروري ينظم ويؤمن العلاقات بين مختلف الشركاء وغالبا ما يكون إلزاميا في بعض المعاملات التجارية.

تعتبر شركات التأمين من المؤسسات المالية التي تحصل على الأموال من المؤمن لهم لتعدد استثمارها مقابل عائد ويكون ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فهي تسعى إلى تعظيم مردوديتها لتدعيم مركزها المالي وإرضاء زبائنها بتسديد التزاماتها في الوقت المحدد والحفاظ على مكانتها في السوق، ولجعل شركات التأمين لها أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية لا بد من الاهتمام بوضعيتها المالية وذلك من خلال التقييم الدوري المتمثل في التشخيص المالي لأدائها للكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف خلال التقييم، فالتشخيص المالي أحد الآليات المستعملة في التسيير، فهو يساعد المؤسسة في التعرف على الاختلالات التي تعاني منها، لضمان التحسين وترقية الوضع المالي في المستقبل واستمرار التسيير الفعالي في المؤسسة، ونظرا للتدهور المالي الذي شهدته المؤسسات المالية في ظل الأزمة الوبائية.

1.1. الإشكالية:

يمكن طرح إشكالية الدراسة وصياغتها في السؤال الجوهري التالي:

"كيف أثرت جائحة الكورونا على الوضعية المالية لشركات التأمين؟".

ومن صميم هذا التساؤل الرئيسي يمكن استخراج الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بتشخيص الوضعية المالية؟؛
- ما هو واقع النشاط التأميني في الجزائر في ظل جائحة الكورونا؟؛
- كيف أثر الوباء على الوضعية المالية للشركة؟.

2.1. فرضيات الدراسة:

- يعد التشخيص المالي عملية أساسية لمراقبة الوضعية المالية لشركات التأمين
- تأثرت شركات التامين بصفة سلبية مع ظهور وباء فيروس كورونا

3.1. أهمية الدراسة: التشخيص المالي لشركات التأمين والجانب الاقتصادي بصفة عامة له أهمية كبيرة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، باعتباره أحد أهم وأبرز مراحل وتقنيات التسيير المالي كما يهدف لتوضيح حقيقة الحاضر والماضي المالي للمؤسسة والكشف عن نواحي القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة لها.

5-منهجية الدراسة: لمعالجة الإشكالية قمنا بالاعتماد على:

- المنهج الوصفي: تم الاعتماد على المنهج الوصفي لأنه الأمثل والأنسب لمعالجة مثل هذه المواضيع، وقد تم اتباع المنهج الوصفي خلال عرض الإطار العام للتأمين من خلال التطور التاريخي لقطاع التأمين الجزائري وماهية التشخيص المالي للشركة وواقع التامين في الجزائر خلال الجائحة.

- دراسة حالة: تم استخدام منهج دراسة حالة عند التطرق إلى دراسة وتشخيص الوضعية المالية لشركات التأمين -وكالة سيدي بلعباس-خلال جائحة الكورونا من خلال عرض لأهم الجداول وتحليلها جدول انتاج السوق والتعويضات وحوادث في انتظار الدفع وأقساط التأمين لكافة الفروع.

2. الدراسات السابقة:

❖ **دراسة راضية مشري، 2021-2022، جامعة قالمة، عقد التأمين في ظل جائحة كورونا: الإحاطة والتكييف**

هدفت الدراسة إلى التركيز على الحلول القانونية التي مف شأنها التغلب على الاثار السلبية لوباء كورونا في مجال عقود التأمين، حيث توصلت الى التالي:

- جعلت تداعيات فيروس كورونا الكثير من شركات التأمين مهددة بالافلاس، بعد أف أصبحت ذمتها المالية مصابة بتزعزع خطير، وأصبحت تحت وطأة العديد من الخسائر، وصار من الصعب على هده الشركات الوفاء بالتزاماتيا وتعهداتها وتنفيذ عقودها، وهو ما استوجب عمى الفكر القانوني والاجتهاد القضائي عبر العالم تبني اليتين هما نظرية القوة القاهرة ونظرية الظروف الطارئة، كأحد الحلول العلاجية تتوافق مع الحالات التي يصير االلتزام التعاقدي فيها مستحيلا أو صعب التنفيذ؛
- نجم عن أزمة كورونا جملة من المعطيات الجديدة، التي وجب عمى قطاع التأمين التعامل ا معها بمهنية وفعالية، حيث اضطرت شركات التأميف حول العالم إلى دفع مبالغ كبيرة كتعويضات، رغم كون الكوارث مستثناة في بعض الوثائق، إال أن بعض االستثناءات التي تنطوي علها الوثائق قد تكون غيرواضحة، وبالتالي يحكم فيها لصالح العميل وليس لصالح شركة التأمين.

❖ دراسة خثير .حاوشين ابتسام 2021-2022. أثر جائحة كورونا-Covid-19 على قطاع التأمين في الجزائر

عالجت هذه الدراسة أثر جائحة كورونا كوفيد 19، على قطاع التأمين في الجزائر، ومراحل التي مر بها واهم الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية للنهوض به، مبينينا مفاهيم عامة حول التأمين وصولا إلى علاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية باستخدام المنهج الو صفي والنهج التحليلي لدراسة وتحليل وتقييم أداء قطاع التأمين في الجزائر ومدي تأثره باستعمال المؤشرات الأدائية، من حجم الأقساط المكتتبة أي تطور رقم أعمال الشركات كانت اضرار أو أشخاص، ونسبه التعويضات التي تقدم صورة عن جودة الخدمة المقدمة من خلال فترة الدراسة توصلت الي انخفاض رقم اعمال شركات التامين بفرعيها، ما قابله انخفاض في نسبة التعويضات .

❖ **دراسة ميلود عويدات زهور-حلال نسيمة (2014-2015) تقييم الأداء المالي لشركات التأمين، دراسة حالة شركة سلامة لتأمينات الجزائر SALAMA.**

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لشركات التأمين وتحليل الوضع المالي لها، والتي عالجت الاشكالية الرئيسية للدراسة والتي تمحورت حول دور المؤشرات والنسب المالية في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين واعتمادها على المنهج الوصفي في الجانب النظري، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي.

وبعد القيام بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة تبين أن أنها في وضعية مالية جيدة حيث كانت الأصول خلال فترة الدراسة 2011-2013 موجبة وفي تزايد وكذلك مجموع الخصوم كانت في حالة جيدة، وكان رأس مال العامل خلال السنوات الثلاثة وبكل أنواعه قيم موجبة في تزايد وهذا شيء جيد بالنسبة للشركة، أما الاحتياج في رأس مال العامل حقق قيمة سالبة خلال السنتين 2011-2013، فهي لا تؤثر على الشركة وبالنسبة للخزينة فكانت موجبة وهذا لأن

الاحتياج في رأس المال كان خلال سنة 2011-2013 سالبا وكان خلال سنة 2012 أقل من رأس مال العامل، أما السيولة العامة والمختصرة كانتا جيدان نوعا ما خلال فترة الدراسة تجعل الشركة قادرة على إيفاء بالتزامات قصيرة الأجل، أما بالنسبة للسيولة فقد كانت أقل من قيمة المعيارية وهذا يؤثر سلبا على الشركة أما نسب التمويل غير جيدة أي لا يمكن للشركة الحصول على قروض إلا بتقديم ضمانات أخرى.

❖ دراسة لغرال عبد العزيز-رحموني عبد السلام (2017-2018)، **التشخيص المالي في شركات التأمين، دراسة حالة للشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT وكالة أدرار.**

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص الوضع المالي لشركة التأمين والتي عالجت الاشكالية المتمثلة فيما هي المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد الوضعية المالية في شركة التأمين؟ وبعد اعتمادها على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي، توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- للمؤسسة رأس مال عامل موجب وهو يعتبر بمثابة هامش أمان يقدر ب 5032586035.
- احتياج في رأس مال العامل سالب في سنة 2016 يقدر ب (17360681736-) وهو ما يعني أن موارد دورة الاستغلال غطت استخدامات دورة الاستغلال.
- تحقق المؤسسة توازن مالي على المستوى القصير المتوسط.
- للمؤسسة قدرة تمويلية جيدة تقدر ب 1.19، واستقلالية مالية ممتازة، تقدر ب 72%.
- تستطيع المؤسسة الاعتماد على أموالها الخاصة فقط في تمويل دورة الاستثمار دون الحاجة للجوء إلى الديون الطويلة الأجل وهو ما يفسره مؤشر التمويل الخاص المقدر ب 1.017.

3. الايطار النظري للدراسة

1.3 التطور التاريخي لقطاع التأمين الجزائري: مر قطاع التأمين بأربعة مراحل أساسية هي:

❖ **مرحلة الاحتلال (قبل 1962):**

في هذه المرحلة وتم تطبيق التشريع الفرنسي المتعلق بالتأمين خاصة قانون 13جويلية 1930 المنظم لعقد التأمين وفي هذه الفترة كان القطاع مستقلا من طرف شركات أجنبية (أغلبها شركات فرنسية) إذ بلغ عددها أنذاك 270 شركة تأمين أهم ما ميز هذه المرحلة هو إهمال المشرع الفرنسي لفرع التأمين البري أين كانت حصة الأسد لفرع التأمين البحري الذي كان يدر أموالا كثيرة على شركات التأمين فيما بعد تدارك المشرع الفرنسي هذا النقص بإصداره لمجموعة من القوانين والنصوص التنظيمية نذكر منها:

- قانون 13 جويلية 1938 الذي نظم عقود التأمين البري.
- مرسوم أوت 1941 الذي ينظم عمل شركات التأمين.
- قانون 27 أوت 1958 الذي نص على الزامية التأمين على المسؤولية المدنية لمالكي السيارات. (بشاري، 2013) ما يمكن قوله عن هذه المرحلة أن هذه القوانين نظمت قطاع التأمين لكنها في المقابل أعطت لشركات التأمين الفرصة للحصول على أموال ضخمة من المؤمن لهم دون النظر إلى الخدمات المقدمة والتي تتركز على حماية مصالحهم من الخطر حيث كانت الشركات في الكثير من الأحيان تتقرب من دفع التعويضات المستحقة لأصحاب الحوادث. (بشاري، 2013،الصفحة 199)

❖ **مرحلة احتكار الدولة للقطاع (1962-1988):**

يعود تنظيم قطاع التأمين الجزائري في عهد الاستقلال إلى القانون 167/63 المؤرخ في 08 جويلية 1963 أين تم انشاء أول شركة تأمين جزائرية والمتمثلة في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين وبالموازاة كانت تتواجد شركة اقتصادية مختلطة جزائرية مصرية وفي سنة 1966 في إطار برنامج تأميم الشركات تحولت هذا الشركة إلى شركة جزائرية، وفي سنة 1974 قامت السلطات الجزائرية بتخصيص شركات التأمين أي كل شركة تتكفل بفرع معين كما يلي:

- تأمين الأخطار البسيطة عن استعمال الآليات البرية والتأمين عن الأشخاص والأخطار المتعددة للشركة الوطنية للتأمين (SAA).
- تأمين المسؤولية لقطاع البناء للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR).
- تأمين النقل البري، البحري والجوي للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT).
- عمليات التأمين وإعادة التأمين لشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR).
- عمليات التأمين الفلاحي للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA).

❖ **مرحلة إلغاء التخصص (1988-1995):**

تعود هذه المرحلة إلى الاصلاحات الاقتصادية التي مست الشركات الاقتصادية العمومية والتي كانت تهدف إلى:

- جعل الشركة الاقتصادية العمومية مستقلة.
- فتح المنافسة بين الشركات العمومية. (بشاري، 2013 ،الصفحة 200)
- أخذ عنصر المردودية بعين الاعتبار داخل الشركة العمومية.

والشيء نفسه ينطبق على شركات التأمين حيث قررت الدولة سنة 1990 إلغاء تخصص شركات من أجل خلق منافسة بينها وبالتالي تحقيق الأهداف السابقة الذكر بالاعتماد على أساليب التسيير الحديثة والتحكم في النشاط التأميني من خلال تقديم تشكيلة منتجات تتوافق مع احتياجات الزبائن، وبهذا جاءت حرية بعث منتجات جديدة خاصة فيما يتعلق بتأمين الأشخاص. (بشاري، 2013،،الصفحة 200)

❖ **إلغاء احتكار الدولة للقطاع: (من 1995 إلى يومنا هذا):**

ظهر ذلك في الاصلاح الذي جاء من خلال الأمر 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 الذي ألغى احتكار الدولة وأصبحت هذه الشركات المتواجدة في الميدان عمومية كانت أو خاصة تتنافس من أجل هدف واحد ارضاء الزبائن تحت شعار مشترك يلخص التأمين في ثلاثة كلمات أساسية هي: فعالية، كفاءة واحترافية.

2.3 تعريف شركات التأمين :

تمثل شركات التأمين أحد مكونات النظام المالي (Financial systems) في أي دولة فهي بمثابة وسيط مالي Financial intermedianes تقوم بتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم "المشتركين" وهم أصحاب بوالح التأمين لحمايتهم أو حماية ممتلكاتهم ضد مخاطر معينة وفي نفس الوقت تقوم هذه الشكات بإقراض هذه الأموال إلى مؤسسات الأعمال الأخرى العاملة في المجتمع وقد تقوم كذلك بإقراض هذه الأموال للمؤمن لهم بضمان أقساط التأمين المدفوعة اي أن شركات التأمين تقوم بتجميع الأموال من خلال اقساط التأمين وإعادة منحها إلى سوق رأس المال وبالتالي فإن شركات التامين تلعب دورا حيويا في عملية النم الاقتصادي من خلال تحويل المدخرات إلى استثمارات رأسمالية حقيقية.(موسى، محمود ابراهيم نور، وليد أحمد صافي، و ايناس ظافر الراميني، 2011، الصفحة 209-210)

3.3 المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين:

تجدر بنا الإشارة إلى أن ما تدفعه شركات التأمين من تعويضات للمستفيدين لا يعتبر نوعا من المخاطر ذلك أن دفعات التعويض تعد من التكاليف المبرمجة، أي يمكن توقعها بدرجة عالية من الدقة، أما المخاطر الحقيقية التي تواجه شركات التأمين فهي تصنف إلى أربعة أنواع رئيسية هي: (جلال و شهيب، 2012- 2013، الصفحة 44-45)

- **زيادة حجم التعويضات كما هو متوقع:** تنشأ هذه المخاطر من ارتفاع تكاليف اصدار وثائق التأمين والتزامات أخرى عندما تسدد الشركة التعويضات المستحقة عليها بقيم أكبر مقارنة بالأموال المخصصة.
- **انخفاض المبيعات:** قد يحدث هذا نتيجة دورة كساد كأن من شأنها أن تعذر على بعض المؤمن لهم سداد الأقساط، أو تراجع بعض العملاء المؤملين عن خططهم في شأن شراء وثائق التأمين على الحياة
- **انخفاض القيمة السوقية لمكونات محفظة الاستثمار:** حيث أنه في فترات التضخم ترتفع معدلات الفوائد وتنخفض القيمة السوقية للأوراق المالية ذات العائد الثابت، كذلك في فترات الكساد تنخفض القيمة السوقية لمكونات محفظة الاستثمار.
- **مخاطر تصفية الوثائق ومخاطر الاقتراض:** فقد تضطر شركة التأمين للقيام ببيع جزء من الأوراق المالية بالأسعار الحالية، أي بقيمة أقل من القيمة التي سبق وأن اشترت بها بالإضافة إلى ذلك أن الخسائر اتي تمنى بها محفظة الأوراق المالية تخصم من إجمالي حقوق الملكية لشركات التأمين، هذا يؤدي بالتالي إلى انخفاض حصة أو نسبة حقوق الملكية وتبعا لذلك تنخفض عدد وثائق التأمين التي قد تمكن الشركة من اصدارها.

هناك عدة وسائل يمكن من خلالها تجنب المخاطر السابقة سواء في فترات التضخم أو الكساد ومنها ما يلي:

- تحقيق قدر من التنويع في الاستثمارات؛
- بناء تشكيلة من السندات التي تختلف وتتباين في تواريخ استحقاقها حيث يمكن لشركة التأمين تجنب مخاطر تصفية الوثائق ومخاطر الاقتراض؛
- التركيز على سياسة تخفيض وتدنية حجم الاستثمار في الأسهم التي تتعرض لتقلب في قيمتها السوقية بدرجة أكبر من مثيلاتها من الأوراق المالية.

4.3 التشخيص المالي لشركات التامين

التشخيص المالي هو مجموعة من التقنيات والطرق التي تسمح بالبحث في امكانية تأمين وحفاظ الشركة على توازن هياكلها المالية على المدى القصير، المتوسط والطويل وكذا توفير قاعدة معلومات لبناء تصور مستقبلي (ناصري، 2012 الصفحة 5)

يعرف أيضا أنه عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من المؤشرات والأدوات المالية بهدف استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية (الزمان، 2012، الصفحة 4)

5.3 أهمية التشخيص المالي:

تكمن أهمية التشخيص المالي في تقييم الأداء وتهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات المالية، فهو يعتبر أداة مهمة للتنبؤ بالفشل أو العسر المالي لذلك فهو منهج لتعزيز القدرة التنبؤية، بحيث تتجلى أهمية التشخيص المالي أكثر في النتائج المتوصل إليها من خلال تطبيق هذه التقنية، ويمكن ابراز هذه الأهمية في النقاط التالية: (لحسن، 2014-2015، الصفحة 20)

- تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة؛
- تحديد المركز المالي ودرجة الاستقلالية للمؤسسة بالنسبة لغير الممولين؛
- تحديد مدى تطوير أو تحسين الوضعية المالية ومدى إمكانية تسديد الديون؛
- تحديد نسبة الكفاءة في استعمال الموارد المالية للمؤسسة اعتمادا على مفهوم المردودية؛
- تحديد مستوى المؤسسة مقارنة مع المؤسسات من نفس القطاع والحجم في الاقتصاد ضمن البيئة التي تعمل فيها؛
- استعمال مختلف النتائج للدراسات المستقبلية لتحديد سياسة مالية جديدة أو لتغيير اتجاه المؤسسة؛
- اتخاذ القرارات في مجال تخطيط الاستثمارات؛
- إمكانية السماح بالاقتراض مجددا أو الانطلاق من هامش الاقتراض المتوفر. (سعيدة، 2021،الصفحة 135)

6.3واقع التأمين في الجزائر خلال جائحة كورونا:

قد تدفع هذه الجائحة ببعض شركات التأمين في الجزائرلغلق أبوابها نهائيا، حيث تضاعفت خسائر القطاع منذ بداية العام الجاري، ما ينذر بمستقبل قاتم لقطاع التأمين من أجل البقاء، الذي صار خلال السنوات الأخيرة، وذكر المجلس الجزائري للتامين وإعادة التأمين، في تقرير أن قطاع التأمين سجل تراجعا في قيمة معاملاته بنسبة21%خلال السداسي الاول من العام الجاري2020، بما يعادل22 مليار دينار (122مليون دولار، من أهم أسباب تراجع أقساط التأمين في هده الظروف:

- ان آلاف الزبائن جمدوا عقود التأمين، بينما لجأ آخرون إلى تقليصها من التأمين الشامل إلى تأمين جزئي وأصحاب المرخاصة بالنسبة لأصحاب الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودلك راجع للخسائر والصعوبات المالية المترتبة على جائحة فيروس كورونا.
- إجراءات الغلق والحجر الصحي، أدت إلى إشهارعدد من المؤسسات إفلاسها، وقيامها بسحب سجلها.التجاري، وتوقيف النشاط مؤقتا، وأن عدم تسديد أقساط التأمين أضر بالكثير من شركات التامين وقف السفر وغلق الحدود، وتجميد تأشيرة "شنغن"، وتجميد القروض البنكية التي كان التأمين عليها أحد المنتجات التي تطرحها الشركات.
- الأمر الأكثر إثارة للقلق ليس الانخفاض في رقم الأعمال فقط، ولكن تضخم فقاعة الديون غير المسددة والمشكوك في تحصيلها، والتي لا تزال تكبر ويمكن أن تمثل21%من حجم التداول للعام الحالي.
- كما وافقت شركات التامين على تعويض الجزائريين المؤمنين عن الخسائر والمتضررين من فيروس كورونا وكذا إرجاء تسديد أقساط التأمين للشركات الاقتصادية التي تواجه صعوبات مالية خلال فترة الحجر الصحي، بما في ذلك خسائر التشغيل، عبر إيجاد صيغة جديدة تمكن من ذلك،

والجدول الموالي يوضح تراجع رقم أعمال التأمينات بالجزائر:

الجدول: تطور إجمالي إنتاج سوق التأمين خلال الثلاثيين الأول والثاني من2017الى2020

اجمالي سوق التامين	2017	2018	2019	2020
الثلاثي الاول	36 419 526 281	39 452 410 110	42 686 163 105	40 575 066 307
الثلاثي الثاني	33 874 319 400	34 145 030 592	38 621 719 635	30 635 473 757

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمجلس الوطني للتأمينات CNA من2017إلى2020

https://www.cna.dz/Documentation/Travaux-du CNA/Publications-du-CNA

4. الإطار التطبيقي:

بعدما قمنا بدراسة مختلف المفاهيم المتعلقة بالتأمين وشركات التأمين في الجانب النظري، سوف نتطرق في الجانب التطبيقي إلى دراسة وتشخيص الوضع المالي لشركة التأمين خلال جائحة كورونا ومدى تأثيرها على الوضع المالي للشركة حيث أصبحت هذه الشركات لها أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وقد تم اختيار شركة من شركات التأمين CAAT لإجراء الدراسة الميدانية

❖ **الحصيلة الرقمية للشركة خلال فترة الدراسة (2017-2020)**

- تفشي هذا الوباء أدى إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي في عدة دول وتباطؤ في نشاط التأمين.
- في ظل هذه الظروف الاستثنائية كل أسواق التأمين في العالم حاليا مهتمة بهذا المشكل وتفكر في إيجاد حلول تأمينية لتغطية هذا الخطر، وكذلك في سوق التأمينات الجزائري نفس السؤال مطروح كيف يمكن للتأمين أن يساهم في إيجاد حلول تأمينية للتكفل بالخسائر التي مست القطاع؟ ومنه سوف نتطرق إلى بعض المعلومات ودراسة بعض النتائج لمعرفة وضعية الشركة خلال جائحة كورونا.

I- إنتاج سوق التأمين حسب الفروع:

من خلال الجدول يمكننا توضيح إنتاج التأمين حسب الفروع ومحاولة إعطاء بعض التحاليل.

الجدول رقم 01: إنتاج السوق حسب الفروع من سنة 2017-2020

السنوات / الفروع	2017/12/31 مبالغ	2018/12/31 مبالغ	نسبة التغير	2019/12/31 مبالغ	نسبة التغير	2020/12/31 مبالغ	نسبة التغير
تأمين السيارات	4273068.82	8047085.46	88.32%	10785222.17	34.03%	11964819.13	10.94%
أخطار الموقع	0.00	62505.79	0.00%	204474.81	227.13%	20618.08	0.90%
أخطار صناعية	196088.42	945452.49	%382.16	2436261.93	%157.68	2680280.17	%10.02
النقل	4761.00	1970.00	%58.62-	8422.00	%327.51	1540.00	%81.71-
تأمين القروض	0.00	0.00	%0.00	0.00	%0.00	0.00	%00
أخطار فلاحية	0.00	0.00	%0.00	0.00	%0.00	0.00	%0.00
تأمين الأشخاص	0.00	0.00	%0.00	0.00	%0.00	0.00	%0.00
المجموع	4473918.24	9057013.74	%102.44	13434380.91	%48.33	14852957.38	%10.56

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير السنوية للشركة من سنة 2017-2020.

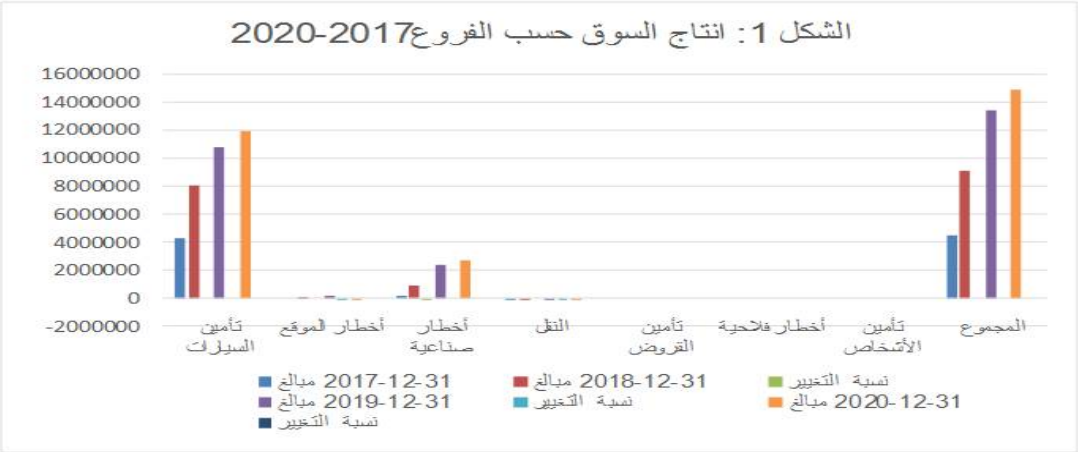

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير السنوية للشركة من سنة 2017-2020

من خلال الجدول والشكل نرى سيطرة وهيمنة واضحة على مدى السنوات على سوق التأمينات لفرعين كبيرين هما فرع السيارات وفرع الصناعة فمنذ سنة 2017 وهما يستحوذان على ما يفوق 80% من مجموع الأقساط، حيث بلغت حصة كل من فرع السيارات والصناعة في 2017، 88.32 % و382.16% و2019 فقد حقق هذا الفرع زيادة بنسبة 34.03% و156.68% .

أما في 2020 فكانت زيادة بنسبة قليلة 10.94% و10.02%نظرا للظروف الاستثنائية التي سببتها جائحة كورونا التي أدت إلى تباطؤ في الاقتصاد العالمي ككل، وهذه الزيادة راجعة لتطور حظيرة السيارات في الجزائر والتطور في مجال التغطية التأمينية للسيارات والتي تمثلت في ضمان كل الأخطار، بينما التأمين على الأشخاص والأخطار الفلاحية والتأمين على القروض فكان منعدما ولم يعرف أي تطور خلال هذه السنوات.

ومنه يمكن القول بأن إنتاج الشركة شهد تطور ملحوظ من سنة 2017 إلى 2018 وبنسبة 102.44% بينما في سنة 2019-2020 فكانت نسبتهما على التوالي 48.33%، 10.56%، 14852957.38.

II-التعويضات حسب الفروع، وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: التعويضات حسب الفروع من سنة 2017-2020

السنوات / الفروع	2017/12/31 مبالغ	2018/12/31 مبالغ	نسبة التغيير	2019/12/31 مبالغ	نسبة التغيير	2020/12/31 مبالغ	نسبة التغيير
تأمين السيارات	1364442.98	5703365.35	318%	7739529.53	%35.70	14076010.41	81.87%
أخطار الموقع	0.00	0.00	0.00%	0.00	%0.00	40545.45	0.00%
أخطار صناعية	0.00	99901.50	0.00%	385539.37	%285.92	28762.60	-92.54%
النقل	0.00	0.00	0.00%	0.00	%0.00	0.00	0.00%
تأمين القروض	0.00	0.00	0.00%	0.00	%0.00	0.00	0.00%
أخطار فلاحية	0.00	0.00	0.00%	0.00	%0.00	0.00	0.00%
تأمين الأشخاص	0.00	0.00	0.00%	0.00	%0.00	0.00	0.00%
المجموع	1364442.98	5803266.85	%325.32	8125068.90	%40.01	14145318.46	74.09%

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير السنوية للشركة من سنة 2017-2020

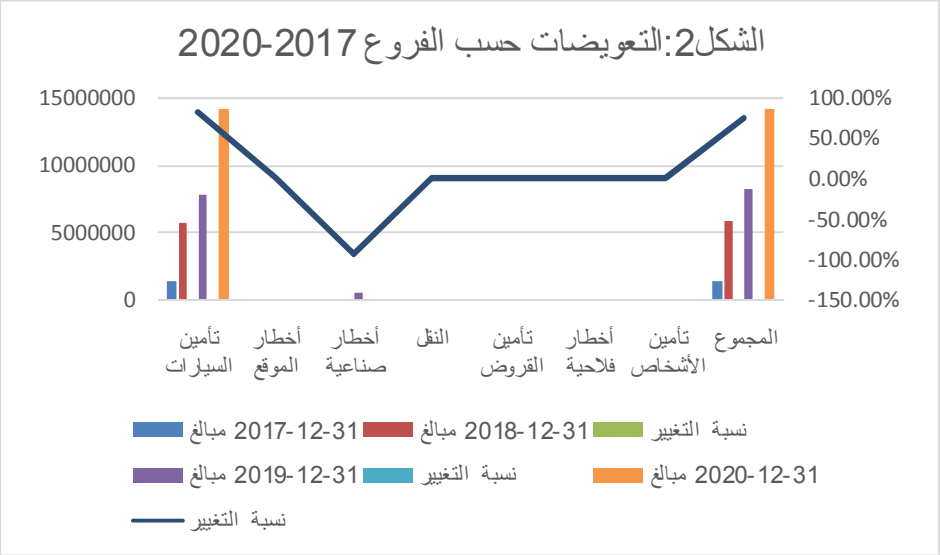

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير السنوية للشركة من سنة 2017-2020

من خلال الجدول والشكل نلاحظ التعويضات المتعلقة بفرع السيارات مرتفعة وتحتل الصدارة دائما فقد بلغت سنة 2017، 1364442.98 دج، و5703365.35 سنة 2018 أي ارتفعت بنسبة 318%، وفي سنة 2019 فقد شهدت زيادة طفيفة في التعويض بفرع السيارات أي انتقل مقدر التعويض من 5703365.35 دج إلى 7739529.53دج.

أما في سنة 2020 بلغت نسبة الزيادة حوالي 81.87% قدرت هذه الزيادة بنحو 6336480.88 دج. خلال سنة 2017 الملفت فيها بقاء تعويضات فرع السيارات في الصدارة بحجم تعويضات قدرت على التوالي 318%، 35.70%، 81.87% فقد شهد اتجاها تصاعديا في حجم التعويضات وهو ما أدى بانتقال حجم التعويضات من 1364365.35 دج سنة 2017 إلى 14076010.41 دج سنة 2020يعكس هذا المنحنى التصاعدي زيادة حوادث المرور وزيادة المطالبات بالتعويض.

في حين شهد فرع الأخطار الصناعية ارتفاع قدره 99901.50 دج في سنة 2018، أما في سنة 2019 ارتفعت نسبة التعويضات إلى 285.92%، والشيء المميز لهاته الفترة هو انخفاض في حجم التعويضات إذ بلغت نسبتها مقارنة بنسبة 2019 ما يقارب 92.54%.

III-التصريح بالحوادث

الجدول رقم 03: التصريح بالحوادث حسب الفروع من سنة 2017-2020

السنوات / الفروع	2017/12/31 مبالغ	2018/12/31 مبالغ	نسبة التغيير	2019/12/31 مبالغ	نسبة التغيير	2020/12/31 مبالغ	نسبة التغيير
تأمين السيارات	1712300.00	7850000.00	385.45%	10375000.00	%32.17	12525000.00	%20.72
أخطار الموقع	0.00	0.00	0.00%	0.00	%0.00	50000.00	0.00%
أخطار صناعية	0.00	160000.00	0.00%	734500.00	%359.06	40000.00	-%94.55
النقل	0.00	0.00	0.00%	0.00	%0.00	0.00	0.00%
تأمين القروض	0.00	0.00	0.00%	0.00	%0.00	0.00	0.00%
أخطار فلاحية	0.00	0.00	0.00%	0.00	%0.00	0.00	0.00%
تأمين الأشخاص	0.00	0.00	0.00%	0.00	%0.00	0.00	0.00%
المجموع	1712300.00	8010000.00		11109500.00	%38.70	126.5000	%13.55

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير السنوية للشركة من سنة 2017-2020

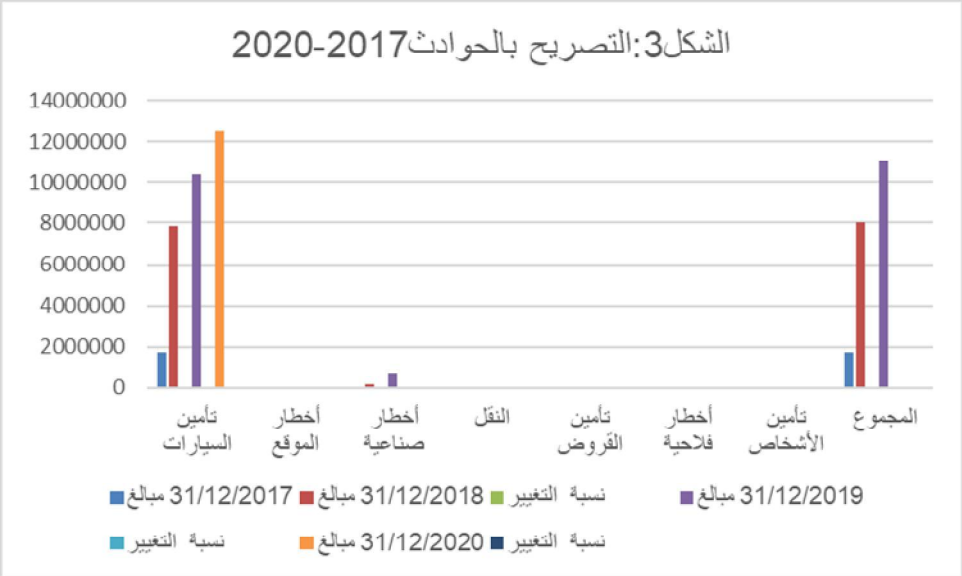

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير السنوية للشركة من سنة 2017-2020

من خلال الجدول والشكل نلاحظ نسبة التصريح بالحوادث المقدمة لفرع السيارات سنة 2017 و2018، 1385.45% ولترتفع النسبة إلى 32.17% راجع إلى ارتفاع المرور، ويشكل هذا الفرع عبئ على شركة التأمين لأنه يؤدي إلى ارتفاع نسبة التعويضات.

IV-حوادث في انتظار الدفع

الجدول رقم 04: حوادث في انتظار الدفع حسب الفروع

السنوات / الفروع	2017/12/31 مبالغ	2018/12/31 مبالغ	نسبة التغير	2019/12/31 مبالغ	نسبة التغير	2020/12/31 مبالغ	نسبة التغير
تأمين السيارات	341257.62	1283104	%275.99	2815500.00	%119.43	849296.05	-%69.83
أخطار الموقع	0.00	0.00	0.00%	0.00	%0.00	50000.00	0.00%
أخطار صناعية	0.00	50000.00	0.00%	90000.00	%80.00	40000.00	-%100.00
النقل	0.00	0.00	0.00%	0.00	%0.00	0.00	0.00%
تأمين القروض	0.00	0.00	0.00%	0.00	%0.00	0.00	0.00%
أخطار فلاحية	0.00	0.00	0.00%	0.00	%0.00	0.00	0.00%
تأمين الأشخاص	0.00	0.00	0.00%	0.00	%0.00	0.00	0.00%
المجموع	341257.62	1333104.00	%290.64	2905300.00	%117.95	849296.05	-%70.77

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير السنوية للشركة من سنة 2017-2020

الجدول أعلاه يبين أن تأمين السيارات انخفضت بنسبة 69.83% خلال سنة 2020 وهو ما أثر لأن الكثير من المؤمنين تخلو عن التأمين الشامل واتجهوا نحو خدمات تأمينية محدودة، هذا الوباء غلق النشاط وجعل المؤمنين يؤمنوا سياراتهم بطريقة أخرى، وتأمين السيارات يعتبر أكثر من 50% من سوق التأمين الجزائري، وهناك فروع أخرى عرفت تباطؤ وانخفاض مثل الأخطار الصناعية انخفض بنسبة 100%، فيما يخص تأمين السفر هو الذي أثر بشكل كبير لأن كل نشاط النقل توقف وهذا التأمين انخفض بنسبة كبيرة وهذا تأثير الجائحة.

V-الطعون المكتسبة:

الجدول رقم 05: الطعون المكتسبة حسب الفروع

السنوات / الفروع	2017/12/31 مبالغ	2018/12/31 مبالغ	نسبة التغير	2019/12/31 مبالغ	نسبة التغير	2020/12/31 مبالغ	نسبة التغير
تأمين السيارات	23241.52	693367.93	%2883.32	1693257.56	%144.21	1981589.28	%17.03
أخطار الموقع	0.00	0.00	0.00%	0.00	%0.00	0.00	%0.00
أخطار صناعية	0.00	0.00	0.00%	90000.00	%0.00	0.00	%0.00
النقل	0.00	0.00	0.00%	0.00	%0.00	0.00	%0.00
تأمين القروض	0.00	0.00	0.00%	0.00	%0.00	0.00	%0.00
أخطار فلاحية	0.00	0.00	0.00%	0.00	%0.00	0.00	%0.00
تأمين الأشخاص	0.00	0.00	0.00%	0.00	%0.00	0.00	%0.00
المجموع	23241.52	693367.93	%2883.32	1693257.56	%144.21	1981589.28	%17.03

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير السنوية للشركة من سنة 2017-2020

خلال السنتين الآخرتين 2019-2020 تراجعت نسبة تسوية الملفات وذلك بفعل تواصل الآثار السلبية فيروس كورونا وما أعقبه من إجراءات للحجر الصحي.

ومن خلال الجدول نلاحظ ارتفاع نسب تسوية الطعون الخاصة بالسيارات من سنة 2017 إلى سنة 2020 .

وبالنسبة للفترة الممتدة ما بين السنتين 2017 و2018 قامت الشركة بتسوية مبلغ قدره 693367.93 دج لفائدة المؤمنين ليرتفع المبلغ إلى 1693257.56 سنة 2019، و1981589.28 سنة 0202

VI-الزبائن:

الجدول رقم 06: أقساط التأمين حسب الفروع

السنوات / الفروع	2017/12/31 مبالغ	2018/12/31 مبالغ	نسبة التغيير	2019/12/31 مبالغ	نسبة التغيير	2020/12/31 مبالغ	نسبة التغيير
تأمين السيارات	0.00	92894.27	0.00%	583059.62	%527.66	1287882.09	%120.88
أخطار الموقع	0.00	0.00	0.00%	60892.00	%0.00	201006.60	%230.10
أخطار صناعية	0.00	0.00	0.00%	683676.57	%0.00	1759992.39	%157.43
النقل	0.00	0.00	0.00%	0.00	%0.00	0.00	%0.00
تأمين القروض	0.00	0.00	0.00%	0.00	%0.00	0.00	%0.00
أخطار فلاحية	0.00	0.00	0.00%	0.00	%0.00	0.00	%0.00
تأمين الأشخاص	0.00	0.00	0.00%	0.00	%0.00	0.00	%0.00
المجموع	0.00	92894.27	0.00%	1327628.19	1329.18%	3248881.08	%144.71

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير السنوية للشركة من سنة 2017-2020

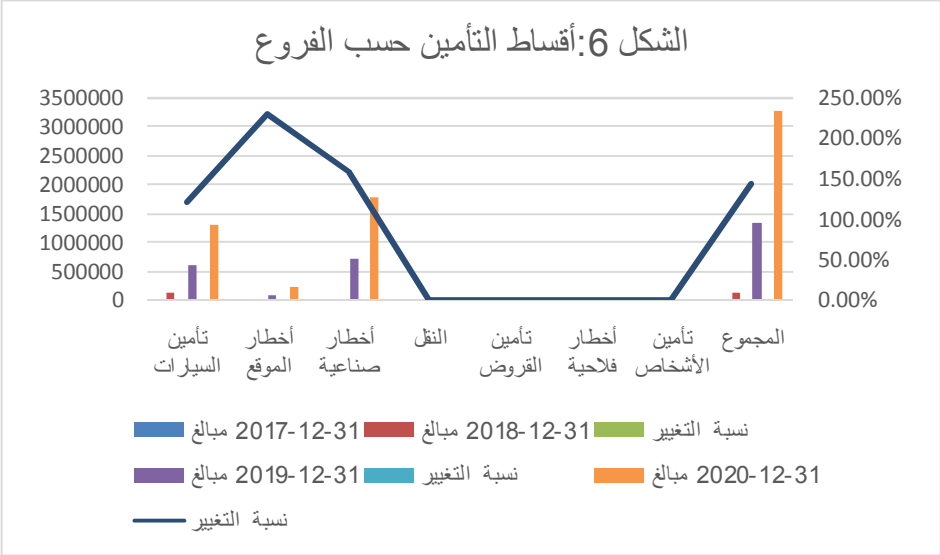

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير السنوية للشركة من سنة 2017-2020

من خلال الجدول والشكل نلاحظ ان هناك صعوبات مع المتعاملين الاقتصاديين، اكتتاب عقود التأمين، انخفاض في رقم الأعمال لكن بالمقابل هناك زيادة في أقساط التأمين غير المدفوعة فهذه الزيادة قدرت ب 527.66% في سنة 2019 لترتفع بنسبة 120.88% سنة 2020، وهذا نظرا لعدم قدرة الزبائن على تسديد أقساط التأمين للشركة بنسب وضعيتهم الصعبة وهذا يدل على الصعوبات التي تمر بها الشركة بسبب الجائحة.

VII-المداخيل

الجدول رقم 07: نسبة المداخيل حسب الفروع

السنوات / الفروع	2017/12/31 مبالغ	2018/12/31 مبالغ	نسبة التغيير	2019/12/31 مبالغ	نسبة التغيير	2020/12/31 مبالغ	نسبة التغيير
تأمين السيارات	5485836.07	10277447.14	%87.35	13343239.33	29.83%	16701502.27	25.17%
أخطار الموقع	0.00	75381.89	%0.00	184713.03	145.04%	106763.92	42.20%-
أخطار صناعية	214492.20	1058742.09	%393.60	2146494.61	102.74%	2021128.06	5.84%-
النقل	5785.59	2384.30	-%58.79	10262.18	330.41%	1872.60	81.75%-
تأمين القروض	0.00	0.00	%0.00	0.00	0.00%	0.00	%0.00
أخطار فلاحية	0.00	0.00	%0.00	0.00	0.00%	0.00	%0.00
تأمين الأشخاص	0.00	0.00	%0.00	0.00	0.00%	0.00	%0.00
المجموع	5706113.86	11413955.42	%100.03	15684709.15	37.42%	18831266.85	20.06%

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير السنوية للشركة من سنة 2017-2020

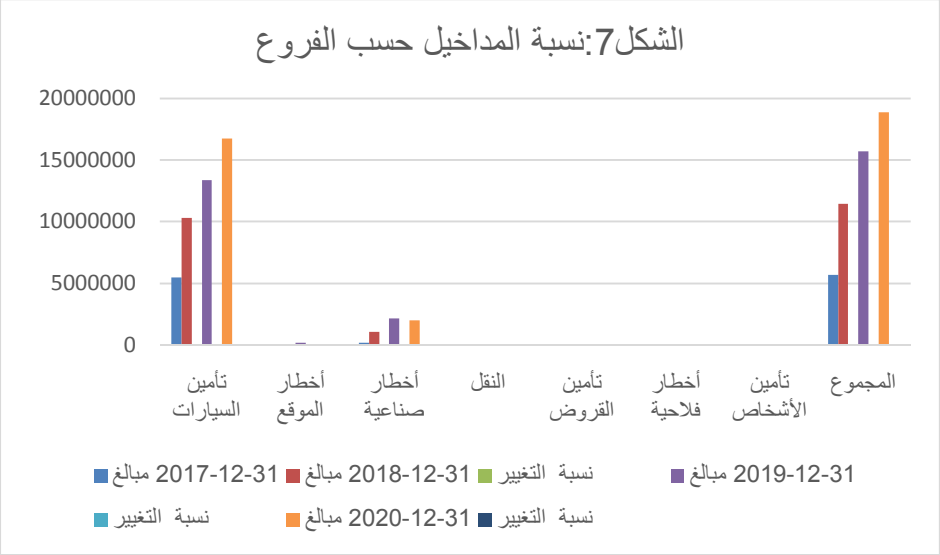

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير السنوية للشركة من سنة 2017-2020

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن مداخيل الشركة في تحسن مستمر في فرع تأمين السيارات، ويترجم ذلك بحجم المداخيل المحققة سنة بعد أخرى، إذ حققت مدخول في سنة 2017 ب 5485836.07 لترتفع إلى 10277447.14 بينما في سنة 2019-2020 فشهدت تباطؤ في نمو الزيادة مقارنة مع السنوات الماضية بسبب غياب سوق السيارات الجديدة وهذا نتيجة تأثير الجائحة.

كما شهد تأمين الشغل وتأمين أخطار الصناعية انخفاض بنسبة 42.20% و5.84% على التوالي نتيجة الأوضاع الاقتصادية التي مرت عليها الشركات والمؤسسات الاقتصادية بسبب الحجر الصحي الذي أدى إلى توقف النشاط وغلق هذه

المؤسسات كذلك شهد فرع النقل انخفاض بسبب غلق الوكالات السياحية وغلق المطارات نتيجة الجائحة مما أدى إلى توقف النقل.

كما لاحظنا من خلال الجدول أن فرع تأمين القروض والأخطار الفلاحية وتأمين الأشخاص كان منعدم خلال فترة الدراسة فالبنسبة للتأمين القروض بفعل توقف بعض المؤسسات الإنتاجية وتراجع النشاط الاقتصادي حيث شهد السوق الجزائري حالة ركود تام نظرا لتقلص النشاطات التجارية خاصة بعد اصدار أمر بغلق العديد من الأنشطة التجارية، أما التامين على والأخطار الفلاحية كان من اهم أسبابه تباطؤ ونقص سلاسل التوريد مثل المعدات والأسمدة والتاثير على الأسواق وأسعار المنتجات الزراعية ونقص معدات الحماية الشخصية للحفاظ على صحة المزارعين، بينما تامين الأشخاص راجع الى زيادة عدد الوفايات اليومية والضخمة وعدم وجود كفاية في الاطقم والأجهزة الطبية وتطور الفيروس وزيادة فتكه لعدد كبير من الأشخاص.

ومن خلال ما ورد في الدراسة النظرية والتطبيقية تم التوصل إلى مجموعة من النتائج .

5-الخاتمة

خلفت جائحة كورونا أثار ا سلبية واضحة، رصدت ملامحها على العالاقات القانونية عموما، وعلى العالاقات التعاقدية خصوصا، حيث ضعفت هذه الروابط نتيجة الركود الذي أصاب مختلف القطاعات على غرار قطاع التأمين، مما يجعل من المستحيل أو على الأقل من الصعب تنفيذ بعض االالتزامات أو التأخر في تنفيذها، وهذا ما يعد تحديا جديا لشركات التأمين وفي الوقت ذاته فرصة لتطوير وتقديم منتجات تأمينية جديدة، تساعد على الحد من الخسائر التي نتجت عن الفيروس.

فتخفيضا لقيمة الخسائر وتعويضها يتصدر التأمين أولويات التجار والمستثمرين، تأمينها يضمن توازنا اقتصاديا في حالات المخاطر والأوبئة والحرائق والحصول على تعويضات ومثل أي مخاطر أو كوارث طبيعية أضحت تداعيات جائحة الكورونا سلبية على الشركات والخواص والتي مست الاقتصاد مباشرة حيث يعيش العالم حالة غير مسبوقة وفي هذا السياق التأمين على الحياة والممتلكات مهم لتجنب الافلاس والحد من ارتفاع نسبة البطالة والتقليل من الخسائر، فحدة هذه الأزمة الراهنة أباتت أهمية التوازن في قطاع التأمينات وكذا التأمين على الأزمات الصحية يسمح بتخفيف العواقب الوخيمة على الفرد والأسر والمؤسسات.

فبناءا على دلك توصلنا الى النتائج التالية:

نتائج الدراسة:

- تعتبر شركات التأمين من بين المؤسسات الاقتصادية التي تستعمل التشخيص المالي بدرجة كبيرة لكونه يرشدها إلى اتخاذ قرارات سليمة يجعلها تواجه الأخطار التي قد تتعرض لها وهدا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى؛
- الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT من الشركات الرائدة في قطاع التأمين إذ سجلت الشركة خسارة سنة 2020 وهذا نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي الذي سببته هذه الجائحة وهدا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛
- تبقى خدمة التأمين على المركبات الأكثر عبئا على شركات التأمين حيث بلغت حجم التعويضات فيه بنسبة 318% سنة 2018 لترتفع إلى 81.87% سنة 2020.
- غياب الثقافة التأمينية عند المواطن في فرع التأمين على الأشخاص والحياة الشيء الذي دفع المستثمرين عدم الاستثمار في هذا القطاع وهذا واضح في معطيات الجداول السابقة.

- تراجع مداخيل الشركة خلال الحجر الصحي نتيجة توقف رحلات السفر بفعل غلق الحدود وتجميد تأشيرات العبور.
- نتيجة الخسائر والصعوبات المالية المترتبة على جائحة فيروس كورونا الذي دفع بآلاف زبائن شركات التأمين من تجميد عقود تأميناتهم بينما لجأ آخرون إلى تقليصها من التأمين الشامل إلى تأمين جزئي خاصة بالنسبة لأصحاب الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المركبات.
- يمكن لشركات التأمين أن تحقق أرباحا من عمليات الاكتتاب في التأمين، ففي بداية أزمة كورونا فإن أغلب الناس قللوا من خروجهم من المنزل، وكانت حركة السيارات خفيفة وبالتالي قلت الحوادث.
- من أبرز التحديات التي فرضتها جائحة الكورونا على شركات التأمين تراجع معدل سداد الأقساط، انخفاض حجم رقم الأعمال، توقف القطاعات التأمينية التي تعتمد على السفر والطيران وتراجع قيمة الاستثمارات المالية.
- غياب ثقافة التواصل بين الشركة والزبائن عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي في فترة الحجر الصحي.
- غياب الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع.

وبناءا على النتائج نقترح ما يلي:

التوصيات والاقتراحات:

- توعية المجتمع بقيمة وفائدة التأمينات للحماية من الأخطار المتنوعة وزيادة الوعي في سياق التأمين والطلب من شركات التأمين بمحاولتها الوفاء بوعودها المقدمة عند إبرام عقود التأمين والمتمثلة في التعويضات في حال وقوع وتحقق الضرر وهذا ما يكسبها ثقة الزبون وتقربه أكثر من قطاع التأمين والمساهمة في تطويره بشكل كبير؛
- استخدام شبكات التواصل الاجتماعي للتواصل مع الزبائن عن طريق الهواتف الذكية مما تساعد الشركات على إطلاق تطبيقات خاصة بها وتطوير برامج إلكترونية تسهل على الزبائن الوصول لها بشكل أفضل في ظل الظروف الصعبة؛
- إنشاء صناديق خاصة ذات صلة بمجال التأمين، توجه مداخيلها للتعامل مع الكوارث والمخاطر غير المتوقعة، خاصة في المجال الصحي، كما يجدر إعلاء ثقافة المساهمات الاجتماعية لشركات التامين من خلال التبرع للصناديق والجمعيات والييئات الاجتماعية في الدولة؛
- استحداث نوع مف التأمين الصحي بدعم من الدولة، نظرا للطابع الكارثي ليذا الخطر، إذ ستسمح مشاركة السلطات العمومية بضمان التوازن في قطاع التأمينات.

6. قائمة المراجع:

1. الحاج خليفة، بلقوم فريد، الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطور –تجارب الدول، تطور سوق التأمين و آفاقه المستقبلية في الجزائر 50سنة من الاستقلال –دراسة مقارنة مع الدول الشقيقة :تونس والمغرب، 03-04ديسمبر2012، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
2. حفايضية جلال، سلمى شهيب، دورالتشخيص المالي في شركات التأمين. ، 2012-2013، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر.
3. خمقاني بدرالزمان، التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية. مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل ادوات التشخيص المالي للمؤسسة، 2012، جامعة باجي مختار، عنابة.
4. ربحي الحسن، دليل الباحث في تنظيم كتابة البحوث الاجتماعية، عمان ، مطابع الجمعية العلمية الملكية،1996

5. سعيدة رحيش، استخدام مؤشرات التحليل المالي لتشخيص الوضعية المالية في شركات التأمين الجزائرية .مجلة افاق للبحوش و الدراسات، المجلد 01 العدد 04، 2021، الصفحة 140
6. كريم بشاري، واقع سوق التأمين في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية،المجلد 01، العدد27، 2012، الصفحة 197-220.
7. لحسن دردوري، التشخيص المالي، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2014-2015
8. محمد، اشرف، ادارة المخاطر. القاهرة: دار الكتاب،2021
9. وهيبة ناصري، التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية،22-23ماي2012، جامعة برج باجي مختار، عنابة.
10. تقارير المجلس الاعلى للتامينات https://www.cna.dz/Documentation/Travaux-du CNA/Publications-du-CNA